

التاريخ الكبير للبخاري

للمفتي صلاح الدين عبد الله

وممن اشتهر بنقد الرجال قبل البخاري امام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن انس وسفيان بن عيينة وسفيان بن سعيد بن مسروق الثوري وشعبة بن الحجاج وحماد بن زيد بن درهم وعبد الرحمن بن عمرو الاوزاعي ووكيع بن الجراح ، ثم يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك ، ثم أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن عبد الله ابن المديني ، وان كان الصقهم بهذا الفن أربعة ، فقد قال ابن الصلاح في علوم الحديث : (رويانا عن صالح بن محمد الحافظ جزرة قال : أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج ، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان ، ثم بعده أحمد بن حنبل ويحيى بن معين) .

التاريخ الكبير :

جاء بعد هذه الطبقة الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري وكأنه حاول استيعاب الرواة من الصحابة فمن بعدهم الى طبقة شيوخه فكان أن صنف كتابه العظيم « التاريخ الكبير » وللبخاري رحمه الله امامته وجلالته ولتاريخه اهميته

ان من اخص خصائص هذه الامة الاسلامية ان وفقها الله سبحانه الى منهج اصيل ، وعلم جليل ، ذلكم هو علم الرواة والجرح والتعديل .

والاصل الثاني من اصول التشريع الاسلامي بعد كتاب الله تعالى هو ما اثر عن رسوله صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير ، ولا سبيل الى معرفة ذلك الا عن طريق الرواة . واذا كان الرواة فيهم الصادق والكاذب وفيهم المتقن والمغفل وفيهم المتساهل وكثير الخطأ والغلط كان الكلام في الرواة توثيقا وتضعيفا فريضة دينية ، لصون السنة النبوية ان يدخل فيها ما ليس منها .

وقد تكلم كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم في بيان احوال الرواة ، تورعا وصونا للشريعة ، وليس طمنا في الناس ، واعتبروا انه كما جاز الجرح في الشهود للتثبت في الحقوق والاموال فكذلك جاز الجرح في الرواة للتثبت في امر الدين ، بل هذا اولى من ذاك بالجواز ، وأخرى وأجدر في التحري والتثبت . ويقول العلامة المستشرق مرجليوث : (ليفتخر المسلمون ما شاعوا بعلمهم الحديثي) .

ومائة وواحد نقلا عن نسخة بخط مغربي تاريخ كتابتها
سنة خمس عشرة وأربعمائة .

ومما يلاحظ عناية المغاربة بالتاريخ الكبير ،
ونسخهم لهذا الكتاب العظيم ، اذ تبين ان هناك نسختين
منه على الأقل بخط مغربي ، أولاهما كتبت سنة
415 ، والاخرى سنة 702 بمدرسة مدينة سبتة
المغربية .

وقد طبع هذا الكتاب في أربعة مجلدات في
حيدر آباد الدكن بالهند سنة 1361 هـ .

كونه أصلا لكل ما كتب بعده :

قال أبو أحمد الحاكم في « الكنى » — كما نرى
طبقات الشافعية الكبرى — : (ومن تأمل كتاب
مسلم في « الاسماء والكنى » علم انه منقول من كتاب
محمد بن اسماعيل ، حذو القدم بالقدم ، حتى لا يزيد
عليه فيه الا ما يسهل عده ، وتجلد في نقله) .

وهذه شهادة من الامام الحافظ أبي أحمد الحاكم
ان كتاب الامام مسلم بن الحجاج الذي سماه « الاسماء
والكنى » انما هو منقول عن « التاريخ الكبير »
للبخارى ، سوى مواضع معدودات زاد فيها على
كتاب البخارى ، ولعله استدرك بعض اسماء الرواة
من لم يذكرهم البخارى او زاد في تراجم بعضهم على
ما كتبه البخارى .

ومن هنا نتبين فضل البخارى على مسلم رحمهما
الله وعظم المنزلة والمكانة التي حظى بها البخارى
في قلب الامام مسلم حتى خاطبه بقوله : (يا استاذ
الاستاذين ، ويأطبيب الحديث في علله) .

ومما تجدر ملاحظته ان كثيرا من العلماء الفوا كتبوا
لم تكن سوى نقل لكتب من تقدمهم مع اضافة اليسر
او حذفه او اختصاره ، وكتاب « الاسماء والكنى »
لمسلم مع « التاريخ الكبير » للبخارى ما هو الا مثال
واحد من امثلة كثيرة . ولعل ما يسوغ لعلمائنا المتقدمين
صنيعهم هذا هو ان الكتب مخطوطة واذا نسخ عالم
كتاب عالم آخر فلا بد ان يظهر له اثناء النسخ اضافات
وتعديلات فاذا اُضيف واختصر ونقح فقد أصبح الكتاب
بين يديه كتابا جديدا ، وحينذاك يضاف الكتاب للعالم
الثاني بتسمية جديدة وينسب اليه .

ومزاياه ، وقد أعظم شيوخه ومن في طبقتهم تاريخه ،
حتى ان شيخه الامام اسحاق بن ابراهيم المعروف
بابن راهويه لما رأى التاريخ لأول مرة لم يتمالك ان قام
فدخل به على الامر عبد الله بن طاهر فقال : (ايها
الامير الا اريك سحرا ؟) . وقال الحافظ ابن حجر
في تهذيب التهذيب : (قال أبو العباس بن سعيد : لو
ان رجلا كتب ثلاثين الف حديث لما استغنى عن كتاب
تاريخ محمد بن اسماعيل) .

وقد اختصر البخارى في تاريخه اذ قصد استيعاب
الرواة وكره ان يطول الكتاب ، ويقول رحمه الله — كما
في هدى السارى — : (فلما طعنت في ثمانى عشرة
صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين ، ثم صنفت
التاريخ بالمدينة عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ،
وكنيت اكتبه في الليالى المقمرة . قال : وقل اسم نسي
التاريخ الا وله عندى قصة ، الا انى كرهت ان يطول
الكتاب) .

وكتاب التاريخ الكبير للبخارى يرويه عنه ابو
احمد بن سليمان بن فارس ، وابو الحسن محمد بن
سهل النسوى ، وغيرهما .

نسخ الكتاب :

اما نسخ الكتاب المخطوطة فالمعروف منها حتى
الآن خمسة :

1 — نسخة كتبت بمدرسة سبتة سنة اثنتين
وسبعمائة ، وهى موجودة في استانبول ، كما توجد
صورة عن هذه النسخة محفوظة بالخزانة المصرية .

2 — نسخة كتبت ببغداد سنة ثلاث وسبعين
وخمسمائة ، وهى محفوظة بخزانة كوبريلسى فى
استانبول ، والموجود منها هو المجلد الاول .

3 — جزء من المجلد الاول ، محفوظ في خزانة
الجامع الازهر بمصر .

4 — جزء من اوائل الكتاب ، محفوظ في المكتبة
الظاهرية بدمشق .

5 — جزء منه ، وهو الجزء الرابع محفوظ في
الخزانة الاسبغية بحيدر آباد الدكن ، كتب سنة الف

ولعل من أشهر الكتب التي تناولت تاريخ رواة الحديث جرحاً وتعديلاً هو كتاب « الجرح والتعديل » لأبن أبي حاتم الرازي ، وقد اعتبر مرجعاً مهماً لكل من كتب بعده في موضوعه وما يتصل به ، وعامة الكتب المؤلفة بعده تنقل عنه كتاريخى بغداد ودمشق والتذهيب والميزان وفروعهما وتعجيل المنفعة لابن حجر وطبقات القراء لابن الجزرى والانساب لابن السمعاني وغيرها ، ومادة هذا الكتاب في معظمها مستقاة من كتاب البخارى « التاريخ الكبير » . وقد نقل الذهبى في تذكرة الحفاظ عن الحافظ أبى أحمد الحاكم الكبير في ترجمته أنه ورد الرى فسمعهم يقرؤون على ابن أبى حاتم كتاب الجرح والتعديل ، قال : فقلت لابن عبدويه الوراق : هذه ضحكة أراكم تقرؤون كتاب التاريخ للبخارى على شيخكم على الوجه وقد نسبتموه الى أبى زرعة وأبى حاتم . فقال : (يا أبا أحمد ان أبى زرعة وأبى حاتم لما حمل اليهما تاريخ البخارى قالوا هذا علم لا يستغنى عنه ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا . فاقعدا عبد الرحمن — أى ابن أبى حاتم — يسألها عن رجل بعد رجل ، وزادا فيه ونقصا) .

ولعل أبا أحمد الحاكم الكبير رحمه الله أنما سمعهم يقرؤون بعض التراجم القصيرة التي لم يتفق لابن أبى حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل ولا زيادة مهمة على ما في التاريخ ، ويكون كتاب البخارى أصلاً لكتاب ابن أبى حاتم يجب أن لا يصل بنا الى غلط الثانى حقه والوقوع في المبالغة كما حصل للحاكم الكبير وابن عبدويه . ويقول الشيخ عبد الرحمن المعلمى اليماني : (لا ريب أن ابن أبى حاتم حذاً في الغالب حذو البخارى في الترتيب وسياق كثير من التراجم وغير ذلك ، لكن هذا لا يفض من تلك المزية العظمى وهى التصريح بنصوص الجرح والتعديل ، ومعها زيادة تراجم كثيرة وزيادات فوائد في كثير من التراجم بل في أكثرها وتدارك أوهام وقعت للبخارى وغير ذلك) .

مقدمة التاريخ الكبير :

أراد البخارى رحمه الله أن يبتدىء كتابه في التاريخ بذكر نبذة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ بإسناده عن وائلة بن الأسقع رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ان الله عز وجل اصطفى كنانة من ولد اسماعيل ، واصطفى

قريشا من كنانة ، واصطفى هاشما من قريش ، واصطفانى من هاشم » .

ثم ذكر البخارى عن محمد بن اسحاق النسب النبوى الى آدم عليه السلام ، ثم عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « انى أنا أبو القاسم ، تسموا باسمى ولا تكونوا بكيتى » ، ثم عن على رضى الله عنه في وصف النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم بعض الآثار في كم لبث النبى صلى الله عليه وسلم بمكة وكم بالمدينة .

ولكون الكتاب في التاريخ رأى البخارى أن يذكر الروايات في بدء التاريخ بالهجرة ، فروى عن سعيد ابن المسيب أنه قال : قال عمر رضى الله عنه : متى نكتب التاريخ ؟ ، وجمع المهاجرين ، فقال له على رضى الله عنه : « من يوم هاجر النبى صلى الله عليه وسلم الى المدينة » فكتب التاريخ .

وروى عن ابن عباس قال : كان التاريخ في السنة التي قدم النبى صلى الله عليه وسلم الى المدينة ، وفيها ولد عبد الله بن الزبير . وعن سهل بن سعد قال : ما عدوا من مبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من وفاته ، ولا عدوا الا من مقدمه المدينة .

ترتيب الكتاب :

ثم قدم البخارى منهجه في ترتيب الكتاب قبل أن يشرع في التراجم ، وهذا يبين لنا مبلغ عناية العلماء المسلمين بالمنهج وبالتقدمة بين يدى الكتاب ، فقال رحمه الله : (هذه الاسامى وضعت على ا ، ب ، ت ، ث ، وانما بدىء بمحمد من بين حروف ا ، ب ، ت ، ث ، لحال النبى صلى الله عليه وسلم ، لان اسمه محمد صلى الله عليه ، فاذا فرغ من المحمدين ابتدء في الالف ثم الباء ثم القاء ثم التاء ثم ينتهى بها الى آخر حروف ا ، ب ، ت ، ث ، وهى الباء ، والميم تجيئ في موضعها . ثم هؤلاء المحمدون على ا ، ب ، ت ، ث ، على أسماء آبائهم لانها قد كثرت ، الا نحو من عشرة أسماء فانها ليست على ا ، ب ، ت ، ث ، لانهم من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم) .

وهنا لا بد لنا من ان نلاحظ ملاحظة لا نستطيع اخفاءها وهى الغرابة في المنهج المؤدية الى صعوبة البحث ، ذلك أن البخارى لم يتبع الترتيب الهجائى الدقيق ، فنراه قد ابتدا التراجم بن اسمه محمد

المصنف ، ورتبته على حروف المعجم حتى في الابهاء ،
ليقرب تناوله .

والحقيقة هي ان كل كتاب في تاريخ الرجال او
تراجهم لا تمكن الاستفادة منه الا اذا كان مرتبا
ترتيبيا معجميا حسب الحرف الاول والثاني والثالث
والرابع وهكذا ، اما الكتب التي التزم مصنوها ترتيبيا
آخر فلا بد من اعداد فهرس معجمي لكل كتاب منها ،
كما صنع لطبقات ابن سعد ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ،
والتاريخ الصغير للبخارى .

اوهام الكتاب :

نقل ابن السبكي في « طبقات الشافعية الكبرى »
عن ابي احمد الحاكم في « الكنى » انه قال :

(عبد الله الديلمي ابو بشر ،
وقال البخارى ومسلم فيه : ابو
بشر ، بشين معجمة . قال
الحاكم (1) : وكلاهما اخطأ في
علمي ، انما هو ابو يسر ، وخلق
ان يكون محمد بن اسماعيل - مع
جلالته ومعرفته بالحديث - اشبه
عليه ، فلما نقله مسلم من كتابه
تابعه على زلته) .

وكلام الحافظ ابي احمد الحاكم يفيد انه وقعت
بعض الاوهام للبخارى في تاريخه ، ومصدر الوهم
هو ان الرواة قد يصحف بعضهم بعض الاسماء او
يحرفها ، وقد ينسب الرجل الى جده دون ابيه او الى
جد ابيه ، وقد ينسب تارة الى قبيلة وتارة الى اخرى ،
الى غير ذلك مما يوقع المحدث في الوهم ، وقد وقع
للبخارى من ذلك اشياء تعقبها ابن ابي حاتم في كتاب
على حدة ذكره ابن حجر في « لسان الميزان » .

وفي آخر مخطوطة « التاريخ الكبير » المكتوبة
بمدرسة سبتة تفصيل في بضع أوراق كتب عليه الناسخ
المبارة التالية : (ذكر اوهام زعم عبد الغنى انه
استدركها على البخارى في التاريخ) ، ولعل مراده بعبد
الغنى هو الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسي ،
ولعله استدركها في كتابه « الكمال في اسماء الرجال » .

اكراما لاسم النبي الاكرم صلى الله عليه وسلم ، وقدم
المحمدين من الصحابة ، ثم ذكر من اسمه محمد واول
حروف اسم ابيه الالف دون ترتيب بينهم ، فذكر محمد
ابن اسماء ثم محمد بن اياس ثم محمد بن اشعث ثم
محمد بن ابراهيم وهكذا ، ثم ذكر من اسمه محمد
واول حروف اسم ابيه الباء دون ترتيب بينهم ، فيذكر
محمد بن بلال ثم محمد بن بسطام ثم محمد بن بكار
ثم محمد بن برجان وهكذا ، الى ان اتم المحمدين .

وفي باب الالف قدم البخارى من اسمه ابراهيم
ثم اسماعيل ثم اسحاق ثم ايوب ثم اشعث ثم اياس ،
وهكذا . وقبل الشروع في ياب الباء عقد بابا سماه
(باب الواحد) وذكر فيه اسماء الرواة التي تبتدىء
بالالف وليس في الرواة بهذا الاسم الا واحد فقط ،
وذلك كالأعشى المازنى واسمر واحمر واخرم واسعد
واقرع ، وهكذا دون ترتيب بينهم .

ثم انتقل الى باب الباء فذكر من اسمه بشر ثم
بكر ثم بشير ثم بلال ، وأخيرا (باب الواحد) وفيه بر
وبديح وبجالة وبقية وبلبل ، وهكذا دون ترتيب بينهم .

ثم استرسل في ذكر التراجم حسب حروف المعجم
على هذه الطريقة ، وفي آخر الكتاب عقد (باب من
لا يعرف له اسم ويعرفون بأبائهم) .

وبهذا يتبين مدى الصعوبة التي يلقاها الباحث
في علم رجال الحديث اذا اراد الرجوع الى « التاريخ
الكبير » للبخارى ، وشبيهه بترتيبه « الجرح والتعديل »
لابن ابي حاتم ، الا ان هذا بدا بباب الالف وقدم من
اسمه احمد ثم ابراهيم ثم اسماعيل ، وذكر المحمدين
في بداية باب الميم ، وهو يوافق البخارى في عقد (باب
الامراء) . والبخارى وابن ابي حاتم متفقان في اعتبار
الحرف الاول من الاسم في الترتيب دون النظر الى
الحرف الثاني فضلا عما بعده .

وقد انتبه الى هذه المشكلة الحافظ الذهبي رحمه
الله ، فرتب كتابه « ميزان الاعتدال في نقد الرجال »
ترتيبيا هجائيا ، وأشار الى ذلك في مقدمته حيث قال :
(والساعة فقد استخزت الله عز وجل في عمل هذا

(1) المراد هو المؤلف نفسه ، اي ابو احمد الحاكم ، وليس المراد ابا عبد الله الحاكم صاحب « المستدرک » .

البخارى : كل من قلت فيه « منكر الحديث » فلا تحل الرواية عنه) .

وفى ختام هذه المقالة التى تكلمت فيها عن « التاريخ الكبير » للبخارى ، اشير ان ابن حجر ذكر من مؤلفات البخارى « التاريخ الاوسط » ، و « التاريخ الصغير » ، والثانى منهما مرتب على طبقات حسب الوفيات الا انه صنع له فهرس معجمى على ترتيب حروف الهجاء (2) .

ولعل الله ييسر لعالم من علماء المسلمين صنع فهرست لتاريخ البخارى الكبير وللجرح والتعديل لابن ابى حاتم ، والموفق الله ، لا رب سواه ، والحمد لله رب العالمين .

ذكر ابن السبكي فى « طبقات الشافعية الكبرى » عن بكر بن منير انه قال : (سمعت البخارى يقول : ارجو انلقى الله ولا يحاسبنى انى اغتبت احدا . قال شيخنا ابو عبد الله الحافظ : يشهد لهذه المقالة كلامه فى الجرح والتعديل ، فانه ابلغ ما يقول فى الرجل المتروك او الساقط « فيه نظر » او « سكتوا عنه » ، ولا يكاد يقول « فلان كذاب » ولا « فلان يضع الحديث » وهذا من شدة ورعه) .

قال ابن السبكي : (وابلغ تضعيفه قوله فى المجروح « منكر الحديث » ، قال ابن القطان : قال

(2) مطبوع فى الهند سنة خمس وعشرين وثلاثمائة والف ، ومعه « كتاب الضعفاء الصغير » للبخارى ايضا ، و « كتاب الضعفاء والمتروكين » للنسائى .